صـــــــــوتُ الثـــــــــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!!

usmlo.org

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

دعماً للمقاومة في اليمن:

لا لإعتداءات الطائرات من دون طيار وللمساعدات العسكرية الأمريكية!

يواصل الشعب اليمني وفي طليعته الشباب النضال لتحقيق مطالبه إزاحة نظام علي عبدالله صالح المدعوم أمريكياً ومحاكمته وأعوانه على الفساد والجرائم المرتكبة ومنها مقتل أكثر من 300 متظاهر منذ يناير الماضي. ومن مظاهر العنف المستمر بحق المتظاهرين قتل 52 منهم يوم 18 مارس الماضي والإستمرار بقمع وقتل المتظاهرين من قبل آلة الدولة العسكرية والأمنية.

إذ تدفق مئات الآلاف من اليمنيين إلى إحدى الجادات الرئيسية غرب العاصمة صنعاء يوم الجمعة 6 مايو إستمراراً للمطالبة برحيل صالح فوراً. وأطلق الحشد عشرات الآلاف من البوالين الحمراء والسوداء والبيضاء وهي ألوان العلم اليمني مكتوب عليها "إرحل ياعلي."

على رغم إستمرار التظاهرات اليمنية شبه اليومية منذ فبراير الماضي، مايزال صالح، والذي أمضى 32 عاماً في سدة الحكم، يرفض التنحي. ويحظى صالح بدعم الولايات المتحدة العسكري والذي تجلى بـ 150 مليون دولار من المساعدات في عام 2010 بغرض تدريب وتسليح قوات الأمن اليمنية مع وعود بتقديم 100 مليون دولار إضافي خلال عام 2011. يعتبر صالح حليفاً مهماً للولايات المتحدة في المنطقة وتعمل هذه على ضمان الإتيان بحكومة يمنية تراعي المصالح الأمريكية في اليمن. وفي حين دعى الرئيس باراك أوباما إلى نقل للسلطة إلا أنه يبقى معارضاً لمطالب المحتجين بتنحي صالح الفوري ومحاكمته. لا بل يستمر في تأييد خطة مجلس التعاون الخليجي وهو من قام على الأغلب بصياغتها. وتنص مبادرة المجلس على تسليم صالح السلطة لنائبه بعد شهر من توقيع إتفاق مع المعارضة مع منحه حصانةً من الملاحقة القانونية والمحاكمة.

يقف المجلس المؤلف من ست دول خليجية هي السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان وراء إجتياح البحرين أواسط مارس الماضي من قبل قوات سعودية وقوات أجنبية أخرى والتي قامت بمهاجمة آلاف المحتجين بوحشية. وتتناقل وكالات الأنباء بأن المبادرة الخليجية توفر الحصانة لصالح وعائلته وأعوانه. وتقول بأن الحزب الحاكم الذي يتزعمه صالح والمعارضة اليمنية الرسمية قد صادقا على المبادرة في 23 أبريل مع عدم دخولها حيز التنفيذ إلى الآن. ***التتمة على الصفحة الثانية***

إنتخابات 2011

الحاجة إلى ترتيبات جديدة لتمكين الناس

أعلن الرئيس باراك أوباما إطلاق حملة إعادة إنتخابه يوم 4 ابريل مع بدء العديد من المرشحين الجمهوريين مساعيهم للفوز بتسمية الحزب للإنتخابات الرئاسية. من المتوقع أن تكون إنتخابات 2012 الأغلى في التاريخ مع إمكانية صرف مبلغ مليار دولار من أوباما على حملته. يعتبر كثيرون بأن حجم الإنفاق الإنتخابي الهائل هذا جريمة وسوء إستخدام لموارد الدولة على الأقل. بالإضافة إلى كونه مؤشراً على لاديمقراطية الإنتخابات الأمريكية التي تحول دون ترشح وإنتخاب العمال والعاملات. وتتعزز القناعة بأن الإنتخابات هي عملية تقتصر على الأغنياء وبأنها تشكل عقبة في طريق الديمقراطية التي ينشدها الناس. وإلى جانب المبالغ الهائلة التي يستلزم صرفها للترشح للمناصب العامة، هناك دلائل أخرى على إفلاس النظام الإنتخابي عامة. ففي إنتخابات 2010 إمتنع 59 بالمئة من الناخبين عن التصويت، وتمثل متوسط عدد الأصوات التي حصل عليها من تم إنتخابهم للكونغرس بـ 26% من نسبة الناخبين المؤهلين للمشاركة بالإقتراع. وعليه لم يحصل أي من المرشحين المنتخبين على أغلبية الأصوات. وحتى حين يتمكن العمال والعاملات من تجاوز العقبات المتنوعة للتمكن من الترشح ودخول القوائم الإنتخابية مثل جمع عدد كاف من التواقيع، يفرض الأغنياء ووسائل إعلامهم الإحتكارية طوقاً من الصمت يحول دون إنتخابهم وإنتخابهن.

التتمة على الصفحة الثالثة

إلا أن المحتجون أصدروا بياناً يوم 24 أبريل يرفض خطة مجلس التعاون الخليجي ويعد بتصعيد الإحتجاجات حتى رحيل صالح الفوري مع التأكيد على محاكمته وأعوانه بتهم الفساد ومحاسبته على الممارسات القمعية العنيفة ضد الشعب اليمني. وقال المحتجون في بيانهم بأن أحزاب اللقاء المشترك التي قبلت مبادرة مجلس التعاون الخليجي المدعومة أمريكياً "لاتمثل إلا نفسها." ودعوا هذه الأحزاب إلى عدم المشاركة في أية تسويات مع صالح وإلى الإنخراط الكامل مع المقاومة الساعية إلى إزاحة صالح ومحاكمته وأعوانه بسرعة.
وخرجت تظاهرات يوم 25 أبريل في أنحاء البلاد للتوكيد على هذه المطالب. ونقلت وكالات الأنباء بأن متظاهراً واحداً قتل وجرح 30 أخرون في مدينة إب جنوبي صنعاء عندما هاجمت قوات الأمن ومؤيدون لصالح مظاهرة إحتجاجية. وبحسب وكالات الأنباء فقد عمد رجال مسلحون من الحزب الحاكم بمهاجمة إعتصام في محافظة البيضا الجنوبية مما أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل. وجرح عشرة محتجون على الأقل في مدينة تعز لدى إطلاق قوات الأمن الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق الحشد الكبير من المحتجين. ونظمت مظاهرات مماثلة معارضة لصالح في صنعاء والمكلا والحديدة. وخرج مئات الآلاف من اليمنيين يوم 6 مايو للتعبير عن ثباتهم بوجه القمع والجهود المدعومة امريكياً للإتيان بحكومة يمنية تراعي المصالح الأمريكية.
وفي إشارة واضحة على المقاصد الأمريكية الحقيقة، تم إستباق التظاهرات الحاشدة التي تخرج عادةً يوم الجمعة بشن هجوم بطائرة من دون طيار على الأراضي اليمنية يوم الخميس الخامس من مايو. وقتل شخصان في داخل سيارة بالإعتداء الصاروخي، والذين زُعم إرتباطهما بالقاعدة بحسب الولايات المتحدة. إستخدمت الولايات المتحدة في السابق إعتداءات مماثلة لإغتيال أشخاص "يعتقد بإرتباطهم بالقاعدة" من دون تقديم أية دلائل تثبت هذه المزاعم ومن دون إتهام أو أية إجراءات محاكمة عادلة.
وبرز التصرف الأمريكي تنفيذ عمليات إغتيال علنية وإنتهاك سيادة الدول جلياً مرة أخرى مع محاولة إغتيال الزعيم الليبي معمر القذافي قبيل أيام والتي أدت ألى مقتل إبنه وأحفاده عوضاً. وتبع هذا إغتيال أسامة بن لادن أمام أولاده، وهو ماشكل أيضاً إنتهاكاً لسيادة الباكستان.
لاتخفي الولايات المتحدة إطلاقاً مقاصدها أمام الدول وزعمائها وبخاصة المشاركين في حراك المقاومة، إذ تلجئ هذه إلى إعتماد العنف والقوة كسلاح مفضل في تجاهلٍ للقوانين وللأعراف الدولية لدى تنفيذها عمليات الإغتيال وهجمات الطائرات من دون طيار والقصف وحتى الحرب الشاملة في أي وقت بإسم "الإستقرار" و"المساعدات الإنسانية." إن جرائم وحروب الولايات المتحدة هي مسبب إنعدام الإستقرار ولا بد من وضع حدٍ لها.
تحي *صوت الثورة* شباب اليمن الذين خرجوا بمئات الألوف للتصدي لهذا العنف الأمريكي. وتندد بهجوم الطائرة من دون طيار الذي قامت به الولايات المتحدة وتدعو إلى وقف كل المساعدات العسكرية إلى اليمن. يعود للشعب اليمني دون سواه تقرير شؤونه وهو مايتطلب إنهاءً لكل أشكال العنف والتدخل الأمريكين فوراً! وننادي بعودة كل القوات الأمريكية إلى الوطن الآن!

الناتو يؤكد على إستمرار المساعدات العسكرية لليمن

مع تواصل القصف "الإنساني" للأراضي الليبية الذي تنفذه الولايات المتحدة وقوات حلف النيتو، أكدت وزارة الدفاع الأمريكية عن أنه لا نية لإيقاف المساعدات العسكرية لليمن والتي أدى قمع الحكومة فيها إلى مقتل 52 محتجاً خلال شهر مارس ومصرع أكثر من 300 منذ يناير الماضي. وعلق البنتاغون بأنه "يراقب الوضع في اليمن عن كثب." هذا مع الإشارات المرسلة والتي تؤكد على أن الأولوية الأمريكية هي قدرة الولايات المتحدة على الإستمرار بشن حربها الإرهابية وعلى أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هو "حليف قيم." ما يقلق الولايات المتحدة هو "عدم الإستقرار" الناجم عن إستمرار التظاهرات والمطالبة الشعبية بالحقوق. وقال مسؤول الصحافة في البنتاغون جيف موريل بأن "الوضع في الوقت الراهن صعب، وكلما إستمر على هذا التأزم، إزداد صعوبة،" مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "تحث الجميع إلى التفاوض على إنتقال للسلطة بأسرع وقت" مع إلتزامها بالإستمرار بتقديم المساعدات العسكرية الأمريكية لليمن.
صرفت وزارة الدفاع خلال السنة المالية 2010 مبلغ 150 مليون دولار لتسليح وتدريب قوات الأمن اليمنية، وهو ما يمثل زيادة عن المبلغ المخصص في عام 2009 والذي بلغ 67 مليوناً. كما لايشمل المبلغ المساعدات الأمريكية السرية لليمن والتي إزدادت في الأشهر الأخيرة. تضطلع القوات الخاصة الأمريكية بالإشراف على عمليات التدريب مع طلب البنتاغون أكثر من 100 مليون دولار للعام 2011 و115.6 مليوناً أخرى كمساعدات عسكرية وإقتصادية للعام 2012. تستخدم المخصصات التي يحصل عليها البنتاغون لشراء المعدات وللتدريب فيما يشارك الجيش الأمريكي وأجهزة المخابرات قواعد صور الأقمار الإصطناعية وكاميرات المراقبة مع الأمن اليمني بالإضافة إلى إعتراض الإتصالات والتنصت لصالح هذه الأجهزة. من المعروف أيضاً بأن الولايات المتحدة تستخدم هذه الأجهزة للتجسس على ولتعطيل حركات المقاومة داخل وخارج الولايات المتحدة، ومع ذلك يستمر التعتيم على مدى إستخدام هذه المساعدات الأمريكية ضد المتظاهرين.

يضاف إلى هذا عدم إحترام من يتم إنتخابهم للإرادة الشعبية للناس وهم الأغلبية، وهي متطلب أساسي للديمقراطيات الحديثة. تشير التضاهرات العديدة وحملات إرسال الفاكسات والرسائل وتوقيع العرائض وإستطلاعات الرأي بقوة إلى طبيعة الإرادة الشعبية المناهضة للحرب والمناصرة للبرامج الإجتماعية، ضد الحروب في أفغانستان والعراق وليبيا والباكستان والإقتطاع من موازنة الرعاية الصحية من جهة، ومساندة لحقوق العمال والبرامج التقاعدية وبرامج الرعاية الصحية والتعليم من جهة أخرى. يغيب تمثيل أغلبية الرأي العام في أروقة الكونغرس والبيت الأبيض، وهي مشكلة خطيرة يتوجب التصدي لها من خلال العديد من الوسائل المختلفة المتبعة حالياً.

تسعى الطغمة الحاكمة بكل ما تملك من سبل إلى إعاقة المطالب الشعبية بالتمكين وخاصة مع تصعيد التأكيد على الديمقراطية للشعب، سواء تمثل هذا الحراك بالتظاهرات في ويسكنسون وأنحاء البلاد يوم 4 أبريل أو تظاهرات مدينة نيويورك في التاسع منه وسواها الكثير. تدل النضالات الحازمة من أجل الحقوق على أنه لا يمكن إسكات صوت الناس، رغم تغييبه في أروقة السلطة، حيث يمكنه ويتوجب أن يكون.

وعوضاً عن هذا التمكين يصار إلى دعوة المناضلين من أجل الحقوق إلى الإنضمام إلى حملة إعادة إنتخاب أوباما. ومن خلال إطلاقة حملته على الإنترنت، يهدف أوباما إلى الإيحاء بأنه يمكن لصوت الناس العاديين أن يصدح من خلاله هو. ورغم خطته جمع مليار دولار لحملة إعادة إنتخابه، أكد أوباما على أن "السياسة التي بها نؤمن لا تبدأ بإعلانات تلفزيونية باهظة أو بالتبذير على نشاطات مكلفة أخرى، بل بدايتها هي أنتم. نقوم بها من حي إلى حي، ومن خلال الحديث إلى جيرانكم وزملائكم في العمل وإلى أصدقائكم." يصار هنا إلى تغييب سياسة الطبقة العاملة وسياسة التمكين التي تناضل لتحقيقها، وهي ما يؤمن بها العمال ويقاتلون من أجلها.

تبرز الحاجة هنا إلى تدابير جديدة تساعد الناس على تمكين أنفسهم سياسياً، وهي وبالحد الأدنى:

1. حصر تمويل العملية الإنتخابية بالمال العام لا بأموال الأحزاب والمرشحين كي يحظى كافة المرشحين بفرص متكافئة لنقاش برامجهم والمحاورة بشأنها.
2. إلزام المرشحين كافة الحصول على 50 بالمئة زائد واحد من أصوات الناخبين المؤهلين للفوز.
3. إلغاء القيود الحالية وتسجيل كافة الناخبين المؤهلين تلقائياً من قبل الحكومة.
4. ضمانة حقوق متساوية لمرشحي الطبقة العاملة للترشح وللإنتخاب.

ناشد دعم جيش الإنترنت خاصته

أوباما يعلن إطلاق حملة إعادة إنتخابه

أطلق الرئيس باراك أوباما يوم 4 أبريل حملة إعادة إنتخابه في سباق 2012، وذلك من خلال الرسائل الإلكترونية ورسالة فيديو أرسلت إلى مؤيديه. وفي اليوم عينه خرج العمال في الولايات الخمسين دفاعاً عن حقوقهم ولمقاومة الإعتداء على النقابات والنظام التقاعدي. ويأتي توقيت إعلان أوباما والشعار الذي تم إعتماده "كلنا واحد" للإيحاء بأن أوباما أيضاً واحد مع العمال. إلا أن "واحد" العمال و "واحد" أوباما متباينان تماماً كما تدل أفعاله قبل الإعلان وبعده من قصفٍ لليبيا ومنح المزيد من الأموال الحكومية للأغنياء وإقتطاع المزيد من موازنات التعليم والرعاية الصحية والتقاعد والإعتداء على هذه الحقوق.

أن يعلن أوباما عن حملته بهذه الطريقة فهو أمرٌ ذو مغذى. إذ تفادى الإعلان عن إعادة ترشحه في الخطابات العديدة التي ألقاها خلال مناسبات جمع التبرعات التي نظمتها اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في الأسابيع التي سبقت إعلان الرئيس. وبخلاف ما يتوقعه المرء بإعلان أمر مماثل في إطار حزبي تقليدي، يؤكد أوباما على أنه "في الأيام القادمة، سيبدأ مناصرون من أمثالكم تشكيل منظمة جديدة نعمل على تكوينها سوية في مدن وبلدات البلاد. وأحتاج مساعدتكم في صياغة خطتنا الهادفة إلى تكوين حملة إنتخابية أكثر بلوغاً للناس العاديين وأكثر تركيزاً وأكثر إبتكاراً من كل ما نفذناه في السابق.

"سنبدأ بشئ غير مسبوق: سيصار إلى تنسيق الملايين من الأحاديث الفردية بين المناصرين في كافة الولايات وإلى إعادة التواصل مع أصدقاء قدامى وحث أصدقاء جدد على الإنضمام دعماً للقضية في سياق الإستعداد لمعركة السنة القادمة." وفي الإتجاه ذاته، تضمن شريط الفديو المرسل إلى مناصري أوباما أفراداً في شبابهم وشيبهم يروجون لإعادة إنتخاب أوباما وتأييداً له. تبع إعلان أوباما حملة على الإنترنت سميت بـ "أنا مؤيد" وتم تشجيع الطلبة على التسجيل للمشاركة في الجهود التنظيمية للحملة خلال فصل الصيف.

إذا ما نظر المرء إلى كل هذه التحركات بدا جلياً بأن ما يتم إنشاءه لا يمت إلى مكنة الحزب الديمقراطي الإنتخابية بصلة. بل هو جيش يتبع لأوباما ويدين بالولاء له. تدل حملة أوباما إلى أنه يصار إلى إستبدال التدابير القديمة التي إعتمدت على أحزاب الأغنياء ومكناتهم الإنتخابية وبخاصة في الولايات والمدن المهمة. تقوم القوى المتنازعة داخل الدوائر الحاكمة والتي تمثل مصالح إقتصادية متباينة إلى ترتيب تنافسها باللجوء إلى المرشحين ومكناتهم الإنتخابية الفردية بالإضافة إلى جيوش الإنترنت التي يشكلها المرشحون ومؤيدوهم من الطبقة الحاكمة. ستقلل وربما تلغي هذه التغييرات الطارئة في سياق الإنتخابات الرئاسية بحكم كونها الأكثر أهمية من الدور الذي تمارسه الأحزاب على مستوى الولايات بشكل سينعكس على سائر الإنتخابات الأخرى الأقل أهمية. وإذا ما نُظر إلى الإنشقاقات والمصاعب التي يعاني منها الحزب الجمهوري لتبدت إمكانية إنهيار التدابير الحزبية القائمة برمتها.

يشير إعلان أوباما أيضاً إلى أن الأغنياء وحدهم أو المرشحين الذين يحظون بدعم الأغنياء بإستطاعتهم المشاركة في الإنتخابات. رفض أوباما إستخدام تمويل فدرالي يماثل ما يحصل عليه مرشحون أخرون

وهو ما كان سيعني وضع سقف لحجم الأموال المنفقة على حملته الإنتخابية. لا بل عمد أوباما إلى إطلاق حملة إعادة إنتخابه قبل 18 شهراً من موعد الإنتخابات في نوفمبر 2012 كي يتوفر له من الوقت مايزيد لملئ خزانة معركته الإنتخابية. وقد بدأ مدير حملة أوباما الإنتخابية جيم ميسينا جولاته في أنحاء البلاد للقاء كبار المتبرعين الماليين، وقد طلب من 400 منهم جمع 350 ألف دولار إفرادياً خلال العام 2011. وإن تحققت خطة جمع التبرعات كما هو مرسوم لها، ستبلغ الأموال التي ستفوز بها حملة أوباما مع نهاية العام الحالي 140 مليون دولار. وكان أوباما جمع 750 مليون دولار في إنتخابات 2008، ومن المتوقع أن يبلغ حجم التبرعات لحملته في الإنتخابات القادمة في 2012 المليار دولار، وهو يعني أن تكلفة الإنتخابات الرئاسية وحدها ستجعلها الأغلى في التاريخ.

من المهم تذكر أن العملية الإنتخابية القائمة والتي تسيطر عليها أحزاب الإغنياء هي في جانب منها آلية لإدارة الصراعات بين مختلف فرقاء الدوائر الحاكمة وذلك للحيلولة دون اللجوء للعنف وإندلاع حرب أهلية بينهم لتنفيس الأزمة. يتبدى خطر الحرب الأهلية على نحو أكثر جدية في ظل الوضع الراهن مع إعتماد الحكام العنف سلاحاً مفضلاً في داخل البلاد وخارجها وإستمرار الحديث عن الإغتيالات كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

والإنتخابات هي أيضاً آلية لحكر السلطة على الأغنياء دون الشعب. تدل على هذا واقعة كون أعضاء الكونغرس من أصحاب الملايين ممن ينتمون إلى ويمثلون الواحد بالمئة من الفئة الأكثر ثراءً من السكان. هذا النظام الإنتخابي على درجة كبيرة من التزوير لصالح الأغنياء بحيث إمتنعت الأغلبية العظمى من الناخبين، 59 بالمئة، من التصويت في العام 2010. يسعى أوباما إلى إستغلال الإستياء الشعبي من الواقع الراهن لحشد الناس خلفه وضد حزبي السلطة على نحو خاص. يراد أن ينظر إليه على أنه هو الحل وعلى أن المشكلة تكمن في الإحزاب وفي الشلل الحاصل في الكونغرس.

لا شك بأن حزبي الأغنياء وشلل الكونغرس هما مشكلتان جديتان. إلا أن المسألة الفعلية هي التساؤل عن إمكانية قدوم الحل من قلب شكل أخر من أشكال حكم الأغنياء فحسب. الحاجة الآن هي لأشكال التمكين السياسي للناس. يتوجب قدوم ممثلي الطبقة العاملة للحكم لا مرشحي الأغنياء. لا يكون الحل بالعودة إلى الترتيبات القديمة، بل بالمضي قدماً للتأسيس لترتيبات جديدة لصالح الناس لا الأغنياء.

واحد من كل عشرة أعضاء حصل على أقل من 20 بالمئة

معظم أعضاء مجاس النواب إنتخبوا بـ 26 بالمئة من أصوات الناخبين

أظهرت دراسة قامت بها مؤخراً نقابة عمال إتصالات أمريكا عن إنتخابات مجلس النواب العام الماضي بأن أياً من الأعضاء الفائزين لم يتم إنتخابهم بأغلبية الـ 50 بالمئة من أصوات الناخبين. ولم تتجاوز نسبة الذين حصلوا على 40 بالمئة من مجمل المصوتين الإثنين بالمئة، أي فقط ستة أعضاء من مجموع أعضاء المجلس الـ 435. ومن بين كل 10 أعضاء فائزين، حصل أكثر من واحد منهم على أقل من 20% من الأصوات وهو ما يمثل 48 نائباً من النواب الـ 435، أي 11% من مجموع الأعضاء. وبلغ متوسط نسبة أصوات الناخبين التي أوصلت النواب للمجلس الـ 26%.

كما بينت الدراسة زيف إدعاءات الأعضاء المنتخبين بأن فوزهم مثل "تفويضاً" من قبل الشعب. بلغت نسبة المشاركين بالتصويت في الإنتخابات النصفية عام 2010 الـ 40.9 بالمئة من إجمالي المؤهلين للإقتراع، ما يعني بأن 59% من الناخبين أحجموا عن المشاركة. إنه تصويتٌ بـ"لا" من الأغلبية الممثلة بالـ 59% المحجمة عن التصويت لأي من المرشحين على ما تقول به معظم المعايير الديمقراطية. ويمثل هذا أيضاً تفويضاً شعبياً بتغيير العملية الإنتخابية الحالية والتي تسمح بإنتخاب المرشحين بـ 25 بالمئة من الإصوات. ينبغي عوضاً أن يفوز المرشحون بـ 50% زائد واحد من الأصوات كحد أدنى.

تم إحتساب النسب في الدراسة على أساس عدد الناخبين المؤهلين للإقتراع في كل دائرة إنتخابية بالتمايز عن عدد من قاموا بالتصويت أو عدد الناخبين المسجلين. وللحصول على النسبة الحقيقية التي حصل عليها المرشحون تمت إضافة عدد الناخبين المؤهلين إلى عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين الخاسرين. يفيد إعتماد أعداد الناخبين المؤهلين بتكوين صورة أوضح عن موقف الأغلبية وعن أنه يتم إنتخاب أعضاء الكونغرس بربع أصوات الناخبين فحسب، أي من الأقلية وليس من الأغلبية.

قامت نقابة عمال إتصالات أمريكا بالدراسة في إطار مسعاها الحيلولة دون إقرار التشريع المضمن في مشروع قانون إعادة ترخيص قانون إدارة الطيران الفدرالية الذي يناقشه الكونغرس حالياً. يتضمن مشروع القرار مادة تنص على إجراء إنتخابات نقابات عمال الطيران وسكك الحديد على أساس إحتساب كل من لا يشارك بالإنتخاب كتصويت بـ"لا." يصار بعدها إلى إحتساب النتيجة بإضافة عدد المصوتين الفعليين بـ"لا" إلى عدد الممتنعين عن التصويت مقابل عدد المصوتين بـ"نعم." التشريع المقترح هو جزء من الإعتداء على النقابات العمالية وحقوق العمال الذي تشنه الحكومة بكافة مستوياتها في أنحاء البلاد.

تذكر دراسة نقابة عمال إتصالات أمريكا لإنتخابات مجلس النواب بالطابع اللا ديمقراطي للنظام الإنتخابي القائم. فكيف يمكن إنتخاب المرشحين بهذه النسبة الضئيلة من الأصوات؟ وهي لإدانة دامغة لهذا النظام الإنتخابي ألا يشارك 59% من الناخبين بالتصويت. لا يشعر الناس من دون أدنى شك بأن التصويت لمرشحي حزبي الأغنياء هو ما يضمن تمثيلهم. وهم أيضاً يشعرون بإنعدام تمثيل صوتهم ورأيهم كأغلبية داخل أروقة مجلس النواب على الرغم من التعبير الصريح عن رأي الإغلبية في مناسبات عدة بشأن القضايا الأكثر إلحاحاً، مثل الدفاع عن حقوق العمال ومناهضة الحروب والدفاع عن الحق بالتعلم وبالرعاية الصحية وبالمزايا التقاعدية. وهو ما يعيد التذكير بإلحاح تغيير التدابير القائمة بشكل يعطي الأولوية للناس وهم الأغلبية.

تفضح نسب التصويت التي حصل عليها أعضاء الكونعرس من أصحاب الملايين حقيقة إنتمائهم إلى الواحد بالمئة الإكثر ثراءً بين السكان. ولا يمكن عليه إعتبار إقصاء أغلبية الشعب أي العمال من الديمقراطية بشئ. ومن بين المطالب الملحة التي تستدعيها الحاجة إلى تمكين الناس سياسياً: إلزام المرشحين بالحصول على نسبة 50% من الأصوات زائد واحد للفوز، وضمان إمكانية ترشح وفوز مرشحي الطبقة العاملة، وتمويل العملية الإنتخابية بالمال العام لا بأموال المرشحين أو الأحزاب. سيكون بإمكان الناس حينها إختيار سياسيين عمال والتصويت لهم من أجل زيادة تمثيل العمال، وهم أغلبية الشعب، في الكونغرس.